

عموميتها أقرت الاستحواذ على «ريم» و«أجوان» وزيادة رأسمالها من 55 إلى 72,3 مليون دينار

# العبدالرزاق: «البلاد» تسجل 11,5 مليون دينار من تخارجها من بروة الخور وتستهدف التوسع في السوقين السعودي والقطري



(محمد ماهر)



عبداللطيف العبدالرزاق

لحساب الغير. إنشاء وإدارة الصناديق العقارية بعد موافقة البنك المركزي، تقييم أصول وعقارات الغير حسب الأنظمة المعمول بها لدى وزارة التجارة والصناعة. وقد سجلت شركة الاستثمارات الوطنية تحفظها على عملية استحواذ «البلاد» على شركتي «أجوان الخليج» و«ريم»، وذلك خلال الجمعية العمومية غير العادية.

● منى الدغمي



## مجلس إدارة جديد

تم انتخاب مجلس إدارة مؤلف من 5 أعضاء عوضاً عن 7 ليتناسب مع تعديل المادة 14 من عقد التأسيس ولفترة 3 سنوات قادمة وهم: شركة الامتياز العالمية العقارية، شركة الامتياز للمشروعات الصناعية، شركة أي ميديا للرعاية الصحية، بنك بوبيان، يوسف خالد المرزوق (تم إعادة انتخابه وتجديد عضويته). واخيراً عضو احتياط اول شركة الريادة القابضة.

## قرض «بيتك»

أوضح العبدالرزاق انه بخصوص القرض الممنوح للشركة من قبل «بيتك» بقيمة 10 ملايين دينار لغرض الاستثمار في عقار في شارع فهد السالم فان استحقاقه في شهر يونيو، مشيراً إلى أن الشركة لم تقرر بعد إما سداد هذا القرض عن طريق التفتقات النقدية أو اللجوء إلى بدائل أخرى معروضة على مجلس الإدارة للنظر فيها ولاخذاً قرار في صالح الشركة.

وأضاف في تصريح صحفي انه بخصوص الاستثمارات المتاحة في السوقين السعودي والقطري وبالتعاون مع الشركة الأم «الامتياز» فإنها ستقوم بدراسة ومراجعة جمع الاستثمارات والأصول العقارية التي استثمرت بها الشركة والشركات التابعة والزبيلة ومحاوله وضع إستراتيجية مستقلة واضحة للتخارج من هذه الاستثمارات أو تطويرها.

وأكد العبدالرزاق على أن «البلاد» ستقوم باقتناص الفرص الاستثمارية العقارية المتاحة في السوق العقاري الكويتي واقتناص الفرص التي ستتيحها خطة التنمية مع الاستحواذ على شركات عقارية ذات أنشطة متنوعة ومكمله للشعاش الشركة، مشيراً إلى أن الشركة تستعد للدخول في مشاريع المشاركة مع القطاع العام (B.O.T) وستركز على التوسع في السوق السعودي والسوق القطري في الفترة القادمة. وقد وافقت عمومية الشركة بالإجماع على جميع البنود الواردة في جدول الأعمال لاسيما منها تعيين هيئة جديدة للرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 والموافقة على تفويض مجلس الإدارة ببيع وشراء عقارات الشركة ورهنها وعقود التمويل وإعطاء الكفالات وفتح الحسابات داخل وخارج الكويت وذلك بما تقتضيه مصلحة الشركة.

كما وافقت عمومية الشركة على زيادة أغراض جديدة للشركة بالإضافة إلى المادة 5 من عقد التأسيس والمادة 4 من النظام الأساسي نصها كالآتي:

● القيام بكافة أنواع الاستثمار في العقارات بغرض التنمية والتطوير فيما عدا الأقسام السكنية والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر ولحساب الشركة أو

«بروة الخور سابقا» في دولة قطر محققة عوائد ممتازة بلغت حوالي 50٪ على رأس المال المستثمر. وكشف أن «البلاد» قد حققت أرباحاً بقيمة 11,5 مليون دينار تقريباً نتيجة التخارج من مشروع بروة الخور بنهاية عام 2010 حيث حصلت الشركة على قيمة 9 ملايين دينار وبقية المبلغ سيتم تحصيله مرحلياً حيث نهاية السنة. وأوضح أن الشركة استفادت من عوائد التخارج التي تحققت بأخذ مخصصات كافية لتغطية الانخفاض في قيمة جميع الاستثمارات وخاصة العقارية منها وذلك تحقيقاً لمبدأ الحيطة والحذر واستغلال الفوائض المالية لتحقيق أفضل العوائد والناتج في المستقبل.

## المشاريع المستقبلية

وكشف العبدالرزاق أن «البلاد» عقدت العزم على زيادة العوائد والأرباح والحرص على النمو في كافة المجالات والالتزام بأحرار أفضل النتائج الاستثمارية والاستمرار في عملية التوسع واقتناص الفرص المرددة للربح.

عوائد جيدة وأشار العبد الرزاق في كلمته أمام عموميتي الشركة العادية وغير العادية إلى أن الشركة حصدت نتائج مساهمتها الناجحة والفعالة في استثمارات مشتركة مع شركة الامتياز للاستثمار وذلك بتحقيقها لعوائد جيدة بالتخارج من باكورة استثماراتها وهي محفظة الأرجوان



مساهمو الشركة خلال مناقشات مجلس الإدارة

العقاري، لافتاً إلى انه بناء على الإستراتيجية الجديدة التي تتبناها الشركة بالاستحواذ على شركات عقارية متخصصة سيساعدها على خلق كيان عقاري قوي قادر على الصمود والاستمرار في الظروف الاقتصادية الصعبة وعلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية العامة للشركة.

«البلاد» شركة عقارية شاملة ذات أصول وخدمات وأنشطة متنوعة ومتكاملة مما يمكنها من التوسع في مجالات الاستثمار والتنمية العقارية وكذلك الاستفادة من الموارد المشتركة للشركات الثلاث وبالتالي خفض نفقات التشغيل الإجمالية وزيادة العوائد المالية لها. وأكد العبد الرزاق على أهمية آلية الاستحواذ لاسيما في القطاع

«أجوان» لها قدرات تسويقية كبيرة وستكون الذراع الاستثمارية للمشاريع الكبرى لـ «البلاد» في المستقبل

وعقب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لـ «البلاد» عبد اللطيف العبد الرزاق على عملية استحواذ الشركة على كل من «ريم» و«أجوان» قائلاً: إن شراء الشركتين سيأتي بخمار أفضل وسيمنح «البلاد» قيمة مضافة، مشيراً إلى أن «أجوان» لها قدرات تسويقية كبيرة وستكون في المستقبل الذراع الاستثماري للمشاريع الكبرى لـ «البلاد» وذلك بعد تطويرها. وأضاف: «لدينا حصة السيطرة في «ريم» و«أجوان» والهدف أن تكون «البلاد» هي الشركة الأم». وقال إن خطوة الاستحواذ من شأنها أن تعزز موقع الشركة في السوق العقاري الكويتي حيث ستكون

بمناسبة تنظيم المؤتمر العاشر لمشاريع الـ B.O.T في 5 يونيو المقبل

## عقاريون: خطة التنمية «طوق النجاة» للاقتصاد الوطني

تاريخ الاقتصاد الوطني مطالباً بالجمع بالكاتف والوقوف إلى جانب تلك النجاة لانتشال الكويت من عثرتها الاقتصادية التي تمر بها حالياً نظراً لتوقف أغلب الشركات الراغبة في تنفيذ مشاريع التنمية الجديدة.

وأضاف بأن هناك حالة من الحذر والترقب لتوقيت بدأ هذه الخطة لاسيما أن الكثيرين ينظرون إليها على أنها طوق النجاة الذي سينتشل الاقتصاد الوطني من عثرته بعد أحداث الأزمة المالية التي ألقت بظلالها على قطاع كبير من الشركات وتسيبت في خسائر كبيرة لها وللاقتصاد الوطني بشكل عام وهو الأمر الذي يفرغ على الجميع التعاون من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف تلك الخطة الحقيقية والتي تهدف في النهاية للوصول إلى حلم المركز المالي والتجاري بعد توقف دام لسنوات عن تنفيذ المشاريع الضخمة.

وأضاف أن خطة التنمية تحتاج إلى إعادة تأهيل من جديد لعلاج المشاكل التي واجهتها في العام الأول لاسيما أنها تعاني من ضعف في المفاهيم وفي التطبيق وفي الآليات العمل، مقترحاً أن تكون الحلول من خلال إصدار مجموعة من التشريعات الكاملة للخطة والبحث عن مصادر التمويل لها فضلاً عن توفير الكوادر الفنية القادرة على تنفيذ تلك الخطة وتحويلها إلى أرض الواقع.

وأشار العبد الرزاق إلى أن خطة التنمية الجديدة تبشر بالخير للقطاع العقاري الذي توقفت عنه المشاريع الضخمة خلال السنوات الثلاث الماضية وهو ما ساهم في ارتفاع حدة الأزمة على الشركات وتحديد الشركات العقارية التي لم تنفذ مشاريع ضخمة محلياً منذ سنوات وهو ما دفعها للحلول إلى الاستثمار بالخارج تنفيذاً لما تملكه من أفكار وسبله مالية غير موظفة.

وأشار العبد الرزاق إلى أن خطة التنمية الجديدة تبشر بالخير للقطاع العقاري الذي توقفت عنه المشاريع الضخمة خلال السنوات الثلاث الماضية وهو ما ساهم في ارتفاع حدة الأزمة على الشركات وتحديد الشركات العقارية التي لم تنفذ مشاريع ضخمة محلياً منذ سنوات وهو ما دفعها للحلول إلى الاستثمار بالخارج تنفيذاً لما تملكه من أفكار وسبله مالية غير موظفة.

كبير من الشركات المحلية سواء أكانت عقارية أو خدماتية أو استثمارية وحتى قطاع البنوك والمصارف فإنه سيكون على موعد من فتح صفحة جديدة مع الشركات الراغبة في تنفيذ مشاريع التنمية الجديدة.

وأضاف بأن هناك حالة من الحذر والترقب لتوقيت بدأ هذه الخطة لاسيما أن الكثيرين ينظرون إليها على أنها طوق النجاة الذي سينتشل الاقتصاد الوطني من عثرته بعد أحداث الأزمة المالية التي ألقت بظلالها على قطاع كبير من الشركات وتسيبت في خسائر كبيرة لها وللاقتصاد الوطني بشكل عام وهو الأمر الذي يفرغ على الجميع التعاون من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف تلك الخطة الحقيقية والتي تهدف في النهاية للوصول إلى حلم المركز المالي والتجاري بعد توقف دام لسنوات عن تنفيذ المشاريع الضخمة.

وأضاف أن خطة التنمية الجديدة تبشر بالخير للقطاع العقاري الذي توقفت عنه المشاريع الضخمة خلال السنوات الثلاث الماضية وهو ما ساهم في ارتفاع حدة الأزمة على الشركات وتحديد الشركات العقارية التي لم تنفذ مشاريع ضخمة محلياً منذ سنوات وهو ما دفعها للحلول إلى الاستثمار بالخارج تنفيذاً لما تملكه من أفكار وسبله مالية غير موظفة.

وأشار العبد الرزاق إلى أن خطة التنمية الجديدة تبشر بالخير للقطاع العقاري الذي توقفت عنه المشاريع الضخمة خلال السنوات الثلاث الماضية وهو ما ساهم في ارتفاع حدة الأزمة على الشركات وتحديد الشركات العقارية التي لم تنفذ مشاريع ضخمة محلياً منذ سنوات وهو ما دفعها للحلول إلى الاستثمار بالخارج تنفيذاً لما تملكه من أفكار وسبله مالية غير موظفة.



م. أحمد العيسى



د. محمد العلوش



سليمان البريكان



حجاج بوخضور

البدائية الحقيقية لخروج الكويت من أزمتها الاقتصادية ولكن التنفيذ على أرض الواقع مازال يصطدم بالعديد من المعوقات فضلاً عن أن وتيرة تنفيذ المشاريع مازالت دون المستوى المطلوب وذلك بسبب عدم قدرة الجهاز الحكومي على علاج أخطاء الماضي المتمثلة في عدم قدرته الفعالة على طرح مشاريع التنمية وفق معادلة تحقق الفائدة المشتركة لكلا الطرفين بعادلة.

وأوضح العلوش أن المقصود بالعدالة هنا هو أن يحقق القطاع الخاص فوائد مالية من تنفيذ مشاريع التنمية مقابل أن تحصل الحكومة على مستوى عالي من الجودة في تلك المشاريع التي تخدم المجتمع الكويتي وعلى سبيل المثال مشاريع الكهرباء الجديدة وتطوير شبكة الطرق والمواصلات وغيرها من المشاريع الحيوية التي لم يقم الجهاز الحكومي بتنفيذها منذ سنوات طويلة.

بدوره، أكد المدير العام لمجموعة الأنظمة الهندسية، أحمد بدر العيسى أن خطة التنمية لو دخلت حيز التنفيذ فسيكون لها انعكاس إيجابي على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى قطاع

## العلوش: الكويت تعاني من معضلة غياب القوانين

والاجمعوا على أن تطرق المؤتمر في دورته الجديدة إلى مشاريع التنمية وانعكاسها على الاقتصاد الوطني بشكل نقطة مضيئة للجنة المنظمة التي تحرس على مناقشة جميع الجوانب التي تؤثر على الاقتصاد الوطني وتساهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني من جديد.

## العيسى: دخول التنمية حيز التنفيذ سيكون له انعكاس إيجابي على الاقتصاد

في البداية، أوضح رئيس مجلس إدارة الشركة الأولى للاستثمار د.محمد العلوش أن القوانين المحفزة لتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أساسي في مشاريع التنمية والتي في مقدمتها مشاريع الـ B.O.T، مبيناً أن دور القطاع الخاص في مشاريع التنمية مازال مهمشاً حتى الآن والسبب يعود وبشكل مباشر إلى عدم تفهم الجهاز الحكومي لطبيعة العلاقة التي يجب أن تربط بين المطورين من القطاع الخاص للمساهمة في تطوير الكويت.

وبين أن إقرار خطة التنمية الاقتصادية قبل نحو عام يمثل

توقعات بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين

## الغانم: الكويت تنعم باستقرار سياسي

## للمساهمة في مشاريع تنمية الدول الصديقة



على الغانم والرئيس بورييس تاديتش خلال اللقاء

بين الشركات الكويتية والصربية سيساهم في رفع مستوى العلاقات الاقتصادية بينهما، لافتاً إلى أن بلاده شهدت العديد من التغيرات خلال السنوات العشر الماضية حيث استطاعت جذب حوالي 20 مليار دولار كاستثمارات أجنبية، وقامت بتحديث اقتصادها واستطاعت خلال هذه الفترة تحقيق نمو في ناتجها المحلي بنسبة بلغت 6-7٪ باستثناء عام 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وأشار إلى أن بوادر الانتعاش الاقتصادي في مصر بدأت للظهور في مؤشرات الاقتصاد المصري، مبيناً أن الناتج المحلي الإجمالي المصري سيزداد خلال السنة الحالية ويواصل نموه بشكل مطرد خلال السنوات المقبلة مدفوعاً باتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية مماثلة مع كل من روسيا وبيلاروسيا وترتبط فضلاً عن السعي لتوقيع اتفاقية مماثلة مع أوكرانيا في وقت قريب.

وعن الاستثمارات في صربيا قال تاديتش ان ايا من السلع التي يتم إنتاجها في صربيا يمكن ان تباع في سوق يبلغ حجمه 850 مليون مستهلك بفضل اتفاقيات التجارة الحرة لبلاد مع الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية وغيرها، مشيراً إلى العلاقات المميزة التي تجمع بلاده مع الدول المجاورة، لاسيما تلك التي كانت في الاتحاد اليوغسلافي تشكل حجر الأساس للانضمام للاتحاد الأوروبي.

وأضاف الرئيس الصربي ان صربيا مهمة بصورة كبيرة لجذب الاستثمارات في قطاع الزراعة إضافة إلى الشركات العاملة في مجال نقل التكنولوجيا واستثمار المساحات الكبيرة الموجودة في صربيا الخاصة بالعلاج الطبيعي من مياه جوفية ومصحات وغيرها. أما عن قطاع الدفاع، فقال ان التعاون العسكري بين البلدين يرجع إلى يوغسلافيا السابقة، مبيناً ان بلاده تملك شركات متطورة في هذا المجال قادرة على تطوير المعدات العسكرية بأحدث التكنولوجيا والتقنيات.

● محمود فاروق

توقعات بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين

## الغانم: الكويت تنعم باستقرار سياسي

## للمساهمة في مشاريع تنمية الدول الصديقة



على الغانم والرئيس بورييس تاديتش خلال اللقاء

قال رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت على الغانم ان الكويت تنعم باستقرار سياسي ونهج ديموقراطي رصين وتحظى بنظام قضائي عادل وقطاع مصرفي واستثماري حديث، لافتاً إلى أن الحكومة شرعت في تنفيذ خطة تنموية طموحة تعتمد أساساً على الخصخصة وتجدير قوى السوق وتشجيع الاستثمارات في المشاريع ذات التقنية الحديثة.

ودعا الغانم في كلمه القاها أمس أمام رئيس جمهورية صربيا بورييس تاديتش والوفد الصربي المرافق له ورجال الأعمال الكويتيين في غرفة تجارة وصناعة الكويت التي زيادة الزيارات الثنائية وتنظيم المعارض التجارية بين الجانبين لتوثيق التعاون وتعزيز أواصر التقارب، لاسيما أن التبادل التجاري بين البلدين لم يكن كبيراً في الماضي.

وأضاف الغانم ان ثمة مشاريع كبرى بانتظار التنفيذ في إطار الخطة تتضمن إنشاء موانئ جديدة وإعمار جزر وتطوير حقول النفط وقطاع الاتصالات والمواصلات وإقامة محطات جديدة للطاقة وإنشاء مجمع كبير للمحطبات وغيرها من المشاريع العملاقة اللازمة لتحول الكويت إلى مركز إقليمي ودولي مالي وتجاري وتقني.

وذكر ان هذه العوامل مجتمعة أملت الكويت لتكون شريكاً فعالاً في مشاريع التنمية لدى العديد من الدول الشقيقة والصديقة التي انضمت صربيا إليها. وأوضح ان حجم التجارة البنينية بين البلدين لا يرقى إلى مستوى الطموحات المشتركة، معرباً في الوقت نفسه عن ثقته بان فرص زيادة حجم التبادل التجاري كثيرة ومتنوعة بعد زيارة الرئيس واعضاء الوفد الاقتصادي إلى الكويت.

● محمود فاروق